

Distr.: General
2 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

البندان ٥٧ (ب) و ٧٠ (أ) من جدول الأعمال
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم
المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع
في أفريقيا والتنمية المستدامة فيها
الخطوات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثلين الدائمين لمصر واليمن لدى الأمم المتحدة

يسرنا أن نوجه عنايتكم إلى أن مصر واليمن، انطلاقاً من قلقهما الشديد إزاء التهديدات
التي تشكلها أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة السواحل الصومالية، عقدتا اجتماعاً
تשאورياً في القاهرة يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لتناول هذه المسألة الهامة.

وعقد الاجتماع برئاسة مشتركة من مصر واليمن، وحضرته البلدان العربية المشاطئة
للبحر الأحمر، وهي المملكة العربية السعودية، والأردن، والسودان، وجيبوتي، وممثل عن كل
من حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية وجامعة الدول العربية. وتبادل المشاركون في
الاجتماع وجهات النظر بشأن الأسباب الكامنة وراء تصاعد أعمال القرصنة والسطو المسلح
قبالة سواحل الصومال. وكرر المشاركون الإعراب عن تصميمهم على زيادة التنسيق
فيما بين بلدانهم، والتصدي الفعال لهذه المشكلة بالتعاون الوثيق مع الجهود العربية والأفريقية
والدولية، من أجل الحيلولة دون آثارها السلبية على حرية الملاحة في البحر الأحمر.



ويسرنا أن نرفق طيا البيان الصادر عن هذا الاجتماع (انظر المرفق) والذي يعبر عن وجهات نظر ومواقف الحكومات والمنظمات المشاركة بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، والجهود المبذولة في هذا الصدد.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٧ (ب) و ٧٠ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) ماجد عبد العزيز
السفير والممثل الدائم لمصر

(توقيع) عبد الله محمد الصايدي
السفير والممثل الدائم لليمن

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلين الدائمين لمصر واليمن

بيان ختامي

الاجتماع التشاوري للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر لمناقشة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية وسبل مكافحتها

[الأصل: بالعربية]

بدعوة كريمة من حكومة مصر العربية، وبرئاسة مصرية/يمنية مشتركة، عقدت الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر (المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية السودان، جمهورية مصر العربية، جمهورية جيبوتي، الجمهورية اليمنية)، بمشاركة كل من الحكومة الانتقالية الصومالية وجامعة الدول العربية، اجتماعا تشاوريا بالقاهرة يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على مستوى كبار المسؤولين، لمناقشة ظاهرة القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، والجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمكافحة تلك الظاهرة.

استهدف الاجتماع التوصل إلى رؤية مشتركة حول أسباب تنامي ظاهرة القرصنة أمام السواحل الصومالية، وتحديد نطاقها الجغرافي، وأبعادها القانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية، وتنسيق مواقف الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر حول كيفية التعامل مع تلك الظاهرة، والحد من آثارها السلبية، والحيلولة دون امتدادها أو تأثيرها السلبي على حركة الملاحة في البحر الأحمر.

وقد أكد المشاركون على ما يلي:

- ١ - احترام سيادة الصومال ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، والتأكيد على أن ظاهرة القرصنة أمام السواحل الصومالية تشكل إحدى نتائج وتداعيات الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية المتدهورة في الصومال، والترحيب في هذا الشأن بجهود الأمم المتحدة والجهود الإقليمية والدولية المبذولة لدعم تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في الصومال.
- ٢ - الإدانة الكاملة لأعمال القرصنة والسطو المسلح، سواء في المياه الإقليمية للصومال، أو في أعالي البحار قبالة السواحل الصومالية، والتنديد في هذا الإطار، بحادث اختطاف ناقلة النفط السعودية يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

- ٣ - الإعراب عن قلق الدول العربية المطلة على البحر الأحمر تجاه تنامي ظاهرة القرصنة أمام السواحل الصومالية، وفي منطقة غرب المحيط الهندي وخليج عدن، وعزمها على تعزيز آليات التعاون والتشاور فيما بينها لمواجهة ظاهرة القرصنة، والحيلولة دون امتداد الظاهرة إلى البحر الأحمر.
- ٤ - إن المسؤولية الرئيسية لأمن البحر الأحمر تقع على الدول العربية المطلة عليه، وقدرتها على تأمين حركة الملاحة به، ومواجهة كل ما يهدده. وأهمية التشاور مع هذه الدول حول أية عمليات أو ترتيبات محتملة في المياه الدولية قبالة حدود المياه الإقليمية لهذه الدول.
- ٥ - دعم الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمكافحة ظاهرة القرصنة، وضرورة أن تلتزم تلك الجهود بقواعد القانون الدولي ذات الصلة، واحترامها لسيادة الدول على أراضيها ومياهها الإقليمية، أخذاً في الاعتبار الطبيعة المؤقتة للترتيبات الأمنية القائمة، وارتباطها الأساسي بالأوضاع السياسية والأمنية في الصومال، وأنها لا تشكل سابقة قانونية أو عرفية، اتساقاً مع ما ورد في قرار مجلس الأمن رقمي ١٨١٦ و ١٨٣٨.
- ٦ - أهمية تعزيز التعاون العربي/الأفريقي من أجل دعم جهود مكافحة القرصنة، لا سيما بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر.
- ٧ - التوصية بإقامة آليات مشتركة بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر لتعزيز أمن وسلامة الملاحة فيه، ومواجهة أي احتمالات لانتقال ظاهرة القرصنة إليه، وتشكيل لجان متخصصة (عسكرية، قانونية، فنية، اقتصادية) لوضع مقترحات في هذا الشأن في أسرع وقت.
- ٨ - قدرة الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، كل في نطاق مياهها الإقليمية، على رصد وتعقب ومواجهة أية محاولات من القرصنة لدخول البحر الأحمر، سواء للقيام بعمليات قرصنة، أو للهروب من مواجهات بينهم وبين السفن المعنية بمكافحة القرصنة في المياه الدولية بغرب المحيط الهندي وخليج عدن.
- ٩ - انفتاح الدول العربية المطلة على البحر الأحمر على الحوار مع الأطراف المختلفة صاحبة المبادرات المطروحة لمكافحة القرصنة، والتشاور حول تلك المبادرات والترتيبات الإقليمية والدولية المرتبطة بها في المياه الدولية بمنطقة غرب المحيط الهندي وخليج عدن.
- ١٠ - أهمية تنسيق المواقف بين الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، في المحافل الدولية والإقليمية المعنية بمتابعة ومكافحة ظاهرة القرصنة، والتنسيق بين الدول العربية، ومن خلال الأمانة العامة للجامعة العربية من أجل بناء موقف عربي متكامل تجاه الظاهرة وسبل

مكافحتها إقليميا ودوليا، مع التأكيد على ما ورد في بيان مجلس السلم والأمن العربي المنعقد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في هذا الشأن. وقد رحب المشاركون بعرض الجمهورية اليمنية استضافة اجتماع تشاوري للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر في إطار الإعداد للاجتماع القادم للمنظمة البحرية الدولية في جيبوتي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١١ - أهمية تنسيق جهود مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، مع إمكانية الاستفادة في هذا الشأن بالمركز الإقليمي لتنسيق وتبادل المعلومات المزمع إنشاؤه في الجمهورية اليمنية في إطار المنظمة البحرية الدولية.

١٢ - الترحيب بأية مبادرات دولية لتقديم الدعم الفني أو المادي لتعزيز قدرات الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر - كلما اقتضت الحاجة ووفقا لرغبة كل دولة - في مواجهة ظاهرة القرصنة.

صدر في القاهرة يوم الخميس ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.